بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٤١٤
بتاريخ:	٢٠١٨/٣/٢٥

ملف رقم: ٢٠/٢/١٠٠

السيدة الدكتورة/ وزير الاستثمار والتعاون الدولى

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتاب وزير التعاون الدولي رقم (٧١١) المؤرخ ٢٠١٥/٨/١٨ بشأن طلب الإفادة بالرأي عن جواز اتباع الجهات والهيئات الحكومية الحاصلة على تمويلات من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والعربية لقواعد تلك المؤسسات المنظمة لعملية التوريدات والمشتريات والتعاقد مع الاستشاريين بديلاً عن قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ وذلك بالنسبة إلى الأعمال التى يتم تمويلها من اتفاقيات القروض والمنح الحاصلة عليها الحكومة المصرية.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على هيئة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٤ من مارس عام ٢٠١٨م، الموافق ٢٦ من جمادى الآخرة عام ١٤٣٩هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لازمة لإبداء الرأي رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلبها، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل خاطبت وزير التعاون الدولي آنذاك بكتابها رقم (٢٩٨) المؤرخ ٢٠١٥/١٠/١٢ لموافاتها بتحديد منحة معينة، أو قرض محدد تم منحه من إحدى مؤسسات التمويل الدولية، أو الإقليمية، أو العربية ، مع تحديد الجهة، أو الهيئة الحكومية المصرية

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

الحاصلة على هذه التمويلات، وكذا القواعد، أو النظام المعمول به فى مؤسسة التمويل المشار إليها، والذي ينظم عملية التوريدات والمشتريات والتعاقد عوضًا عن قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨، وكذا أى مستندات، أو بيانات أخرى تفيد البحث والدراسة، وتم استعجال الرد بكتابيها رقمي (٣٢٧) المؤرخ ٢٠١٥/١١/١٧، و(٣٤٧) المؤرخ ٢٠١٥/١٢/٦، إلا أنه لم يتم موافاة الإدارة بما طلبته، الأمر الذى ينبئ عن العدول عن طلب الرأي الماثل، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٥/ ٣/ ٢٠١٨

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع